# العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الخميس 2026/08/13 - 30 صفر 1448
السنة 49 العدد 13886
Thursday 13/08/2026
49th Year, Issue 13886
www.alarab.co.uk


# لماذا لا تزال حرب الشرق الأوسط تثير تقلّبات في أسواق النفط؟

## أزمة هرمز تضرب قلب الطاقة العالمية.. والمنتجات المكررة تدفع الثمن الأكبر

لندن - تواصل أسواق النفط تقلّباتها الحادة بعد أكثر من خمسة أشهر على اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، إذ تتأرجح الأسعار مع تطورات النزاع والتصريحات المتباينة للرئيس الأميركي دونالد ترامب. فما الذي يقف وراء هذه التقلبات؟.

ورغم أن احتمال تعرّض حركة الملاحة عبر مضيق هرمز للاضطراب لطالما اعتُبر أحد أبرز المخاطر التي تهدد أسواق النفط، إلا أنّ قدرة إيران على إغلاق هذا الممر المائي الحيوي باغتت الأسواق.

ويقول جيم بركهارد رئيس أبحاث النفط الخام والطاقة العالمية لدى "إس آند بي غلوبال"، "ما يهز السوق فعلا هو المفاجآت... وإغلاق هرمز كان صدمة".

وقفزت أسعار خام برنت بأكثر من 13 في المئة في أعقاب الهجوم الأميركي الإسرائيلي على إيران في فبراير. ومنذ ذلك الحين، شهدت الأسعار تقلبات حادة صعودا وهبوطا مع استمرار النزاع.

وعلّق بوب ماكنالي رئيس مجموعة "رابيدان إنرجي" ومستشار الطاقة السابق في البيت الأبيض في عهد جورج دبليو بوش، على التقييد غير المسبوق لحركة الملاحة عبر المضيق، بالقول إنّ "العامل الأول هو أن ما نشهده كان غير متوقع تماما وغير مألوف". وأضاف "كان هناك اعتقاد بأن الولايات المتحدة لن تسمح أبدا بحدوث ذلك".

> **ما يشهده العالم في مضيق هرمز كان غير متوقع تماما. كان هناك اعتقاد بأن الولايات المتحدة لن تسمح أبدا بحدوث ذلك**

ويمر عبر المضيق نحو 20 مليون برميل من النفط الخام يوميا، أي ما يعادل نحو ربع الطلب العالمي على النفط، ما يجعل صدمة الإمدادات الحالية "أكبر اضطراب في التاريخ".

وأدت التطورات اللاحقة إلى دفع الأسعار في الاتجاهين، إذ أثار قرار الولايات المتحدة فرض حصار على الموانئ الإيرانية قلق الأسواق، قبل أن تتلقى دعما جراء مذكرة التفاهم التي أبرمتها واشنطن وطهران في 17 يونيو لوقف الأعمال العدائية.

ورغم أن النزاع دفع الأسعار إلى الارتفاع عموما، إلا أنّ متوسط سعر خام برنت بلغ 94 دولارا للبرميل منذ بدء القتال، وهو مستوى أدنى بكثير من 150 دولارا للبرميل الذي رأى بعض الخبراء أنه قد يكون ممكنا.

ويُعزى ذلك جزئيا إلى تفاعل الأسواق مع تصريحات ترامب المتناقضة، إذ أكد مرارا أن التوصل إلى حل لأزمة مضيق هرمز بات قريبا.

وساهمت هذه التصريحات في كبح ارتفاع أسعار الخام. وقال ماكنالي "السوق يعتقد، ولا يزال يعتقد، أن هذه الأزمة يمكن أن تنتهي وستنتهي قريبا".

وغالبا ما أدت التصريحات المتفائلة لترامب ومسؤولين آخرين في إدارته، بينهم وزير الخزانة سكوت بيسنت، إلى انخفاض حاد في أسعار النفط، ما كبّد المتعاملين الذين راهنوا على ارتفاعها خسائر.

أزمة خانقة

وأضاف ماكنالي "خذل سوق النفط المراهنين على ارتفاع الأسعار مرات كثيرة، إلى درجة أنهم لم يعودوا مستعدين للدخول والتداول"،

وتابع "لذلك، بات التداول يتركز لدى المتعاملين الذين يستخدمون الخوارزميات ويتحركون بناء على العناوين الإخبارية".

وخفض إغلاق مضيق هرمز حجم الإمدادات بنحو 12,6 مليون برميل يوميا، بحسب محللي "جي بي مورغان تشيس".

وخفف من تأثير ذلك جزئيا انخفاض واردات الصين من النفط الخام، إلى جانب السحب من المخزونات التجارية والحكومية لتعويض جزء من الإمدادات المفقودة.

وفي مارس، أعلنت وكالة الطاقة الدولية أن الدول الأعضاء ستفرج عن 400 مليون برميل من مخزونات النفط، في أكبر عملية سحب طارئة من الاحتياطات في التاريخ.

وكانت الولايات المتحدة وكندا والبرازيل من بين الدول التي رفعت إنتاجها. كما أعاد منتجون في الشرق الأوسط توجيه بعض شحناتهم بعيدا عن المضيق.

ومن ناحية أخرى، يشير محللون إلى الضغوط التي تواجهها المنتجات النفطية المكررة، ومن بينها البنزين.

ورأى بركهارد أن "الضغط الأكبر في العالم اليوم يقع على المنتجات المكررة، لأن النفط الخام متوافر عموما بكميات كافية في الوقت الراهن، لكن طاقة التكرير غير كافية".

وتضاعفت أسعار الديزل مقارنة بمستويات فبراير، فيما ارتفعت أسعار البنزين بنحو 50 في المئة.

وكذلك، أدت الحرب في الشرق الأوسط إلى تعطيل منشآت رئيسية في قطاع الطاقة جراء الهجمات، بما في ذلك جزء من طاقة التكرير.

ويشير خبراء في الطاقة أيضا إلى توقف مصاف روسية عن العمل نتيجة هجمات أوكرانية.

وأدى استمرار الطلب القوي على المنتجات النفطية إلى ارتفاع تاريخي في هوامش أرباح التكرير، ما حقق مكاسب ضخمة لشركات النفط الكبرى في الربع الثاني.

# مسيّرات مجهولة تضرب منشئات الطاقة في الزاوية الليبية

الزاوية (ليبيا) - تعرضت محطة تحويل الكهرباء جنوب مدينة الزاوية الليبية لهجوم الأربعاء أدى إلى احتراقها بالكامل وخروجها عن الخدمة، ما تسبب في انقطاع التيار الكهربائي عن مناطق واسعة من جنوب المدينة، في أحدث حلقة من سلسلة هجمات استهدفت منشآت حيوية للطاقة في المدينة الاستراتيجية الواقعة غرب طرابلس.

وقالت الشركة العامة للكهرباء إن محطة التحويل «30/11 ك.ف جنوب الزاوية» تعرضت للاستهداف، مؤكدة أن الأضرار انعكست بصورة مباشرة على التغذية الكهربائية في مناطق واسعة.

وجاء الهجوم بعد أيام من ضربات بطائرات مسيرة استهدفت مجمع الزاوية النفطي، الذي يضم أكبر مصفاة عاملة في ليبيا، ما يضع قطاع الطاقة أمام تصعيد أمني متزامن يطال النفط والكهرباء في آن واحد.

وتكتسب التطورات في الزاوية أهمية خاصة بسبب الموقع الاقتصادي للمدينة واحتضانها منشآت نفطية رئيسية. فقد تسببت الهجمات الأخيرة على المجمع النفطي في اندلاع حريق داخل أحد خزانات الوقود، وانهيار خزان كان يحتوي على نحو 4.5 مليون لتر من البنزين، قبل أن تعلن السلطات إخماد الحريق واستئناف العمليات التشغيلية في مستودع الزاوية النفطي.

وتثير الهجمات المتكررة تساؤلات واسعة حول الجهة التي تقف وراء استخدام الطائرات المسيرة لاستهداف منشآت الطاقة. وحتى الآن، لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجمات، كما لم تحدد السلطات بصورة رسمية الطرف الذي يقف وراءها، في وقت تشهد فيه الزاوية منذ سنوات توترات واشتباكات متكررة بين جماعات مسلحة متنافسة.

> **التطورات تضع الزاوية أمام معادلة أمنية شديدة الخطورة بعد ان أصبحت منشآتها الحيوية عرضة للاستهداف**

ويأتي استهداف محطة الكهرباء ليكشف أن نطاق التهديد لم يعد مقتصراً على المنشآت النفطية، بل بدأ يمتد إلى البنية التحتية الكهربائية التي تعتمد عليها المدينة ومرافقها الحيوية.

ويعني خروج محطة التحويل عن الخدمة أن تداعيات التصعيد الأمني يمكن أن تنتقل سريعاً من القطاع النفطي إلى الحياة اليومية للسكان، عبر تعطيل إمدادات الكهرباء وإرباك الخدمات الأساسية.

وتحذر الشركة العامة للكهرباء من أن الاعتداءات والاختلالات الأمنية في الزاوية ألحقت أضراراً جسيمة بعدد من منشآت ومكونات الشبكة، ما يزيد صعوبة تنفيذ برامج الصيانة وإعادة الوحدات الإنتاجية المستهدفة إلى الخدمة.

ولا تتوقف تداعيات الوضع الأمني عند الأضرار المباشرة. فقد أوقفت شركة «جي إي» الأميركية أعمالها داخل محطة كهرباء الزاوية وسحبت فرقها الفنية من مواقع العمل، إلى حين التأكد من توفر الظروف الأمنية وبيئة العمل الآمنة. ومن شأن هذا القرار أن يضيف عقبة جديدة أمام جهود صيانة المحطة وتأهيل وحدات إنتاج الكهرباء.

ويكشف انسحاب الفرق الفنية الأجنبية عن أحد أخطر أوجه تأثير الفوضى الأمنية على قطاع الطاقة الليبي؛ فحتى عندما تكون الموارد والمعدات متوفرة، يمكن أن يؤدي غياب الأمن إلى تعطيل عمليات الصيانة والتطوير، وتأخير عودة الوحدات المتوقفة، وزيادة الضغط على شبكة كهرباء تعاني أصلاً من تحديات تشغيلية وفنية.

وفي الجانب النفطي، تبدو المخاطر أكثر حساسية بالنسبة إلى الاقتصاد الليبي. فقد حذرت المؤسسة الوطنية للنفط من احتمال إعلان حالة القوة القاهرة إذا استمرت الهجمات بالطائرات المسيرة على منشآت الطاقة في الزاوية، وهو ما يعكس حجم القلق من تحول الهجمات المتفرقة إلى تهديد مستمر للإنتاج والتخزين والتوزيع.

وتكتسب مصفاة الزاوية أهمية استراتيجية باعتبارها إحدى أبرز منشآت تكرير النفط في ليبيا، كما يرتبط مستودعها النفطي بتوفير الوقود لشركات التوزيع ومحطات الوقود، إضافة إلى تلبية احتياجات محطات الكهرباء. ولذلك فإن أي اضطراب طويل الأمد في المجمع يمكن أن ينعكس على إمدادات الوقود في مناطق واسعة، ويزيد الضغوط على الدولة الليبية.

## تقرأون في العدد


- كيف يعيد اتفاق مكة تشكيل ميزان القوى العسكرية في الشرق الأوسط؟ ص2
- لم أقرأ عن صدام، رأيته ص3
- الذكاء الاصطناعي... من السحابة إلى المكتب ص4

## كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

# «العرب» والإسلام السياسي: أين تنتهي القناعة وتبدأ الاصطفافات؟

"الإسلام السياسي" واحد من أكثر المصطلحات حضورًا وإثارة للجدل في الخطاب العربي المعاصر. فمنذ سقوط الخلافة العثمانية وصعود الحركات الإسلامية المنظمة في القرن العشرين، مرورًا بالثورة الإيرانية عام 1979، وصولًا إلى التحولات التي أعقبت انتفاضات 2011، لم تعد العلاقة بين الإسلام والسياسة نقاشًا فكريًا مجردًا، بل أصبحت جزءًا من الصراع على الدولة والشرعية والهوية والمجال العام.

وفي الإعلام العربي، اكتسب المصطلح بعدًا أكثر حدة عقب 2011، حين وصلت أحزاب وحركات ذات مرجعيات إسلامية إلى السلطة في عدد من الدول، بينما صعدت جماعات مسلحة تتبنى خطابًا دينيًا في دول أخرى. وهكذا أصبح "الإسلام السياسي" عنوانًا واسعًا لنقاشات مختلفة، من الديمقراطية والحريات إلى الأمن والإرهاب، ومن الإصلاح السياسي إلى طبيعة الدولة نفسها.

في هذا السياق، تبدو تجربة صحيفة "العرب" اللندنية جديرة بالقراءة. فالصحيفة التي أسسها الراحل أحمد الصالحين الهوني في لندن عام 1977 نشأت خارج البيئة الإعلامية العربية التقليدية، وقدمت نفسها بوصفها صحيفة عربية عابرة للحدود. ومع مرور الوقت، تحولت إلى منصة ذات حضور في النقاش السياسي العربي، الأمر الذي وضعها أمام سؤال دائم: كيف تحافظ مؤسسة إعلامية على استقلالها في منطقة تداخل فيها السياسة بالإعلام، والمصالح الاقتصادية بالتحالفات الإقليمية؟

المشكلة الأولى أن "الإسلام السياسي" ليس ظاهرة واحدة. فالحركات التي تستند إلى المرجعية الإسلامية تختلف في أفكارها ووسائلها ومواقفها من الدولة الوطنية والديمقراطية والعنف. لذلك فإن استخدام المصطلح بوصفه توصيفًا شاملًا لكل تيار إسلامي يهدد بتحويله من مفهوم تحليلي إلى أداة سياسية.

وهنا تبرز إحدى السمات الواضحة في خطاب صحيفة "العرب": النظر إلى توظيف الدين في السياسة من زاوية تتجاوز مجرد المشاركة الحزبية، إلى سؤال الدولة والشرعية. فالنقد الموجه إلى بعض الحركات الإسلامية يرتبط بالخوف من أن تتحول المرجعية الدينية إلى وسيلة لاحتكار المجال العام، أو إلى ادعاء تمثيل حصري للمجتمع والقيم الدينية.

هذه الرؤية تضع الصحيفة في موقع فكري واضح، حتى لو اختلف القارئ معها. فالخطر، في هذا المنظور، يبدأ عندما تتحول المنافسة السياسية إلى مواجهة بين "الإيمان" و"الكفر"، أو بين "الهوية" و"التهديد"، بدل أن تكون منافسة بين برامج ومشروعات سياسية.

لكن قراءة موقف الصحيفة تتطلب أيضًا النظر إلى تاريخها. فهي ليست مؤسسة ولدت مع تحولات العقد الأخير، بل جزء من تجربة الصحافة العربية المهاجرة التي حاولت بناء مساحة إعلامية عابرة للحدود. وقد شهدت متاعب خلال عام 2011 ثم عودة سريعة بحلة جديدة، في مرحلة كانت المنطقة نفسها تدخل واحدة من أكثر مراحلها اضطرابًا.

ومنذ ذلك الحين، أصبح الخط السياسي أكثر حضورًا في قراءتها للأحداث، خصوصًا في ما يتعلق بالإسلام السياسي. إلا أن تبني موقف فكري واضح لا يعني بالضرورة غياب الاستقلال. فالصحيفة المستقلة ليست بالضرورة صحيفة بلا موقف، وإنما الصحيفة التي تستطيع أن تتبنى موقفًا من دون أن تفقد قدرتها على التفكير النقدي.

وهنا تصل المسألة إلى الإمارات. فالإمارات تبنت خلال السنوات الماضية موقفًا شديد الوضوح من التنظيمات الإسلامية السياسية، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، انطلاقًا من رؤيتها إلى التنظيمات العابرة للحدود باعتبارها تهديدًا للدولة الوطنية والاستقرار السياسي. وهذا الخطاب يتقاطع في جوانب عدة مع الخطاب الذي يظهر في أجزاء من التغطية والتحليل السياسي في "العرب".

لكن هل يعني هذا التقاطع وجود تبعية كما افترض البعض؟

ليس بالضرورة. فالسياسة والإعلام مليئان بالتقاطعات الفكرية بين الدول والصحف ومراكز الأبحاث والمؤسسات السياسية، ولا يعني التشابه في المواقف تلقائيًا أن طرفًا يكتب بأوامر طرف آخر. المشكلة تبدأ عندما يتحول التقاطع إلى تطابق دائم، أو عندما تختفي المسافة النقدية، أو يصبح موقف المؤسسة من دولة أو حركة متوقعًا سلفًا.

لذلك فإن السؤال الأكثر جدية ليس: "هل العرب إماراتية الهوى؟"، وإنما: هل تستطيع "العرب" أن تتقاطع مع رؤية الإمارات في بعض الملفات من دون أن تفقد مسافتها الصحفية الخاصة؟

هذا السؤال أكثر أهمية لأنه لا يفترض الإجابة مسبقًا.

> **الصحيفة المستقلة ليست صحيفة بلا موقف، فهي تستطيع أن تتبنى موقفًا من دون أن تفقد قدرتها على التفكير النقدي**

فالصحافة العربية لم تعد تعمل في فراغ. الدول نفسها أصبحت تمتلك أدوات للتأثير في المجال العام، ولم تعد قوتها تقاس بالسفارات والاقتصاد والتحالفات فقط بل أيضًا بقدرتها على التأثير في الرواية وتفسير الأحداث. وفي المقابل، تعمل المؤسسات الإعلامية داخل بيئة سياسية واقتصادية وإقليمية شديدة التعقيد.

لكن الفرق بين الإعلام المهني والإعلام السياسي المباشر يظل في المسافة.

قد تتفق صحيفة مع دولة في موقفها من الإسلام السياسي، لكنها مطالبة في الوقت نفسه بأن تسأل عن سياسات تلك الدولة في ملفات أخرى. وقد تختلف معها في قضية، من دون أن تتحول إلى خصم سياسي لها. الاستقلال التحريري الحقيقي يظهر تحديدًا عندما تستطيع المؤسسة الاحتفاظ بهذه المسافة رغم وجود نقاط تقاطع قوية.

كما أن الحديث عن الإسلام السياسي يحتاج إلى قدر أكبر من الدقة. فالحركة التي تشارك في الانتخابات ليست بالضرورة كالجماعة المسلحة، والحزب المحافظ ليس بالضرورة تنظيمًا عابرًا للحدود، والحركة التي تستخدم الدين في خطابها ليست تلقائيًا تنظيمًا إرهابيًا. هذه التفرقة شرط للصحافة الجادة.

ومن هنا تصبح طريقة استخدام "العرب" للمصطلح جزءًا من هويتها التحريرية. فالمشكلة ليست في انتقاد الإسلام السياسي، وإنما في أن يتحول الانتقاد إلى تعميم يلغي الفوارق بين تيارات وتجارب مختلفة.


ليبيا 1 دينار - السعودية 2 ريال - مصر 3 جنيه مصري - موريتانيا 120 أوقية - تونس 900 مليم - المغرب 3 دراهم - الجزائر 7 دينارات - البحرين 200 فلس - اليمن 50 ريالا - الكويت 150 فلسا - الإمارات 2 درهم - عمان 200 بيزا - قطر 2 ريال - العراق 2000 دينار - الأردن 500 فلس - سوريا 150 ليرة - السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الخميس 2026/08/13
السنة 49 العدد 13886

# كيف يعيد اتفاق مكة تشكيل ميزان القوى العسكرية في الشرق الأوسط؟

## مزيج الصناعة التركية والثروة السعودية والخبرة العسكرية الباكستانية يخلق قاعدة صناعات دفاعية قوية

قيمة الاتفاق لا تقاس فقط بعدد الجنود أو الطائرات أو الأسلحة التي يمكن للدول الثلاث حشدها، بل بقدرتها على بناء منظومة متكاملة تبدأ من التمويل والتصنيع ولا تنتهي عند التدريب والصيانة والإمداد.

نقلة استراتيجية

الرياض - يفتح اتفاق مكة للدفاع المشترك، الذي جمع السعودية وتركيا وباكستان، صفحة جديدة في ترتيبات الأمن الإقليمي، ليس فقط لأنه ينقل التعاون بين الدول الثلاث من مستوى الشراكات الثنائية إلى إطار دفاعي ثلاثي، وإنما لأنه يطرح للمرة الأولى منذ سنوات إمكانية بناء قدرة عسكرية إقليمية أكثر استقلالاً عن المظلة الغربية.

وتكتسب الخطوة أهميتها من توقيتها، في ظل تصاعد التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط وتزايد النقاش حول حدود الاعتماد على الضمانات الأميركية.

ولا يعني الاتفاق بالضرورة أن الدول الثلاث تتجه إلى القطيعة مع الولايات المتحدة أو حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بل يعكس محاولة لإعادة توزيع مصادر القوة والخيارات الاستراتيجية. فالسعودية تمتلك الموارد المالية والطاقة وموقعاً جغرافياً بالغ الأهمية، وتركيا تقدم قوة عسكرية كبيرة وخبرة طويلة في الصناعات الدفاعية والتكنولوجيا العسكرية، فيما تمتلك باكستان جيشاً واسع الخبرة وقاعدة صناعية عسكرية متنامية وعلاقات دفاعية عميقة مع الرياض.

> إذا كان الجانب العسكري هو الوجه الظاهر لاتفاق مكة، فإن الصناعة الدفاعية قد تكون الجانب الأكثر تأثيراً على المدى الطويل

ويمنح اجتماع هذه العناصر الاتفاق وزناً يتجاوز البعد السياسي إلى إمكانية تأسيس منظومة ردع إقليمية أكثر تماسكاً.

ويكمن التحول الأهم في أن اتفاق مكة لا يتحرك في فراغ. فقد أظهرت أزمات السنوات الأخيرة هشاشة الاعتماد على طرف خارجي واحد في توفير الأمن، خصوصاً عندما تتعرض دول الخليج لتهديدات صاروخية أو مسيّرة أو لضغوط مرتبطة بأمن الملاحة والطاقة.

ولذلك فإن البحث عن شركاء قادرين على توفير بدائل عسكرية وتقنية أصبح جزءاً من حسابات الأمن القومي في المنطقة.

وتستمد الاتفاقية أهميتها من الجمع بين ثلاث قوى تختلف في مواردها لكنها تتكامل عسكرياً. فالسعودية تمثل القوة الاقتصادية والمالية التي تستطيع تمويل مشاريع ضخمة للتسليح والتوطين الصناعي، بينما تمتلك تركيا قاعدة صناعية متطورة اكتسبت حضوراً متزايداً في أسواق الطائرات المسيّرة والأنظمة البرية والإلكترونيات الدفاعية.

وأما باكستان فتقدم خبرة واسعة في تشغيل وصيانة الأنظمة العسكرية والإنتاج الدفاعي، إلى جانب خبرة قتالية متراكمة.

وهكذا، فإن قيمة الاتفاق لا تقاس فقط بعدد الجنود أو الطائرات أو الأسلحة التي يمكن للدول الثلاث حشدها، بل بقدرتها على بناء منظومة متكاملة تبدأ من التمويل والتصنيع ولا تنتهي عند التدريب والصيانة والإمداد.

وهنا تحديداً يمكن أن يبدأ التحول الحقيقي في ميزان القوى. فإذا تمكنت الدول الثلاث من تنسيق قدراتها الجوية والدفاعية والاستخباراتية وتبادل التكنولوجيا والخبرات، فإنها ستكون قادرة على إنتاج قدر أكبر من الاستقلال الاستراتيجي، وتقليل الحاجة إلى انتظار الدعم الخارجي في الأزمات.

لكن الاتفاق لا يزال في بدايته، ولا توجد حتى الآن كل المقومات التي تجعل منه تحالفاً عسكرياً متكاملاً على غرار حلف شمال الأطلسي. فلا تزال هناك أسئلة تتعلق بالقيادة المشتركة، وتوحيد العقيدة العسكرية، وربط أنظمة الدفاع الجوي، وآليات اتخاذ القرار في حال تعرض إحدى الدول الثلاث لهجوم.

ولذلك فإن قوته الحالية تكمن بدرجة كبيرة في الردع السياسي والاستراتيجي، وليس في امتلاك بنية عملياتية موحدة مكتملة.

وإذا كان الجانب العسكري هو الوجه الظاهر لاتفاق مكة، فإن الصناعة الدفاعية قد تكون الجانب الأكثر تأثيراً على المدى الطويل. فالتجربة الحديثة أثبتت أن امتلاك الأسلحة لا يكفي لتحقيق الاستقلال العسكري؛ إذ تحتاج الدول إلى القدرة على إنتاج الذخائر وقطع الغيار وإصلاح المعدات وتحديثها، فضلاً عن امتلاك سلاسل إمداد مستقرة يمكنها الصمود خلال الحروب الطويلة.

ومن هذه الزاوية، يبدو مزيج الدول الثلاث لافتاً للغاية. السعودية تمتلك القدرة المالية اللازمة للاستثمار في مشاريع تصنيع دفاعي ضخمة، كما تعمل منذ سنوات على توطين جزء متزايد من إنفاقها العسكري وتطوير قاعدة صناعية محلية. وتوفر هذه الموارد رأس المال الضروري لتمويل البحث والتطوير وإنشاء خطوط إنتاج وشراكات مع شركات أجنبية.

وأما تركيا، فقد راكمت خلال السنوات الماضية خبرة مهمة في تطوير الطائرات المسيّرة والأنظمة الإلكترونية والصواريخ والمركبات المدرعة وغيرها من المنتجات الدفاعية.

وأصبح قطاع الصناعات الدفاعية التركي أحد أبرز أدوات أنقرة لتعزيز نفوذها الخارجي، إلى جانب كونه مصدراً متنامياً للصادرات العسكرية.

وتضيف باكستان إلى هذا المزيج خبرة مختلفة لكنها شديدة الأهمية: الإنتاج واسع النطاق، وإعادة التأهيل والصيانة والإصلاح، وتطوير المركبات القتالية والطائرات والسفن والذخائر.

وقد تبدو هذه الجوانب أقل بريقاً من الطائرات المتقدمة أو الصواريخ الحديثة، لكنها تمثل العمود الفقري لأي قدرة عسكرية مستدامة.

ومن هنا يمكن أن ينشأ نموذج صناعي جديد: المال السعودي، والتكنولوجيا التركية، والخبرة الإنتاجية والعسكرية الباكستانية.

وإذا نجح هذا النموذج في الانتقال من مجرد صفقات منفصلة إلى سلاسل إنتاج مشتركة، فقد يتحول اتفاق مكة إلى منصة لصناعة دفاعية إقليمية قادرة على منافسة بعض المنتجين الدوليين في قطاعات محددة.

ولا تقتصر أهمية هذا التطور على احتياجات الدول الثلاث. فإمكانية إنتاج أنظمة عسكرية أقل تكلفة وأكثر ملاءمة لاحتياجات الدول ذات الميزانيات المتوسطة يمكن أن تمنح هذا التحالف فرصة لدخول أسواق جديدة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

ويمكن أن تصبح السعودية مركزاً للتمويل والتجميع والتوطين، فيما توفر تركيا مجموعة من التقنيات والأنظمة المتقدمة، وتساهم باكستان في التصنيع واسع النطاق والصيانة والدعم اللوجستي. وبهذا يمكن الانتقال تدريجياً من استيراد الأسلحة إلى إنتاجها وتصديرها.

كما أن توطين الصناعات الدفاعية يمنح الدول الثلاث قدرة أكبر على التحكم في قراراتها السياسية. فكلما ارتفعت نسبة الإنتاج المحلي، تراجعت مخاطر تعرض الجيوش لضغوط مرتبطة بقطع الغيار أو الذخائر أو القيود السياسية على التصدير.

ومع ذلك، سيكون من الخطأ النظر إلى اتفاق مكة باعتباره إعلاناً عن محور عسكري مغلق في مواجهة الولايات المتحدة أو إيران أو إسرائيل. فمصالح الدول الثلاث ليست متطابقة، وتركيا عضو في الناتو، وباكستان لديها حساباتها الخاصة المرتبطة بالهند والصين، بينما تركز السعودية على أمن الخليج والتهديدات المرتبطة بإيران واليمن وأمن الطاقة والملاحة.

لكن هذه الاختلافات لا تلغي وجود مساحة واسعة للتعاون. بل قد تكون مرونة الاتفاق هي أحد عناصر قوته، لأنه لا يفرض بالضرورة تطابقاً كاملاً في السياسات الخارجية، وإنما يسمح لكل طرف بالاستفادة من قدرات الطرفين الآخرين.

# الموقع 99.. بقايا برنامج الكِبر النووي تعود إلى الواجهة

دمشق - أفضت جهود دبلوماسية أميركية إلى تفاهم سري بين سوريا وإسرائيل والوكالة الدولية للطاقة الذرية لإزالة مواد نووية مخزنة في موقع سري داخل سوريا، في خطوة تهدف إلى احتواء ملف حساس يعود إلى البرنامج النووي السري الذي طوره نظام بشار الأسد، ومنع تحوله إلى مصدر جديد للتوتر بين دمشق وتل أبيب وأنقرة.

وبحسب تقارير أميركية، فإن الاتفاق تم التوصل إليه قبل نحو ثلاثة أسابيع، فيما لم تبدأ عملية نقل المواد حتى الآن.

وتأتي الخطوة في توقيت بالغ الحساسية بالنسبة إلى سوريا الجديدة، التي تسعى إلى إعادة بناء علاقاتها مع المؤسسات الدولية وفتح صفحة مختلفة في ملفها النووي، بعد سنوات من الاتهامات المتعلقة بأنشطة نووية سرية ارتبطت بنظام الأسد.

وأكدت هيئة الطاقة الذرية السورية استمرار تعاون دمشق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والولايات المتحدة والدول الصديقة لمعالجة ما وصفته بـ«إرث النظام البائد»، إلى جانب العمل على تفعيل عضوية سوريا الكاملة في الوكالة ودعم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ويحمل هذا التعاون أهمية تتجاوز الجانب التقني، إذ يمكن أن يشكل اختباراً مبكراً لقدرة الحكومة السورية الجديدة على التعامل بشفافية مع الملفات التي خلفها النظام السابق، خصوصاً تلك التي يمكن أن تستقطب اهتمام إسرائيل والولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

وبحسب ما كشفه موقع أكسيوس الأميركي، فإن المواد موجودة في موقع أطلق عليه اسم «الموقع 99»، وترتبط بالبرنامج النووي السري الذي كان نظام الأسد يطوره، والذي تمحور حول مفاعل الكِبر في دير الزور.

وكانت إسرائيل قد قصفت المفاعل عام 2007، في عملية أنهت عملياً ذلك المشروع، لكن قضية المواد المرتبطة به بقيت حاضرة في الحسابات الأمنية الإسرائيلية.

وتقول التقارير إن إسرائيل راقبت الموقع خلال العامين الماضيين، وإن المواد المخزنة فيه تشمل «الكعكة الصفراء»، وهي مادة ناتجة عن معالجة خام اليورانيوم، إلى جانب بقايا ومخلفات مرتبطة بموقع الكبر.

ورغم أن هذه المواد لا تمثل، وفق مسؤول أميركي نقل عنه أكسيوس، مادة يمكن استخدامها مباشرة لصنع سلاح نووي، فإن وجود مواد مشعة غير مؤمنة في موقع سري يثير مخاوف تتعلق بالانتشار النووي وأمن المواد الخطرة.

كما أشار التقرير إلى إمكانية استخدام بعض المواد في سيناريوهات تتعلق بما يعرف بـ«القنبلة القذرة»، التي تعتمد على نشر مواد مشعة بواسطة متفجر تقليدي، وليس على إحداث تفجير نووي.

وتكمن أهمية الاتفاق في أنه يعكس انتقال واشنطن من مقاربة تقوم على الضغط والردع العسكري إلى استخدام العلاقة مع الحكومة السورية الجديدة لتسوية ملف شديد الحساسية من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبحسب التقارير، ناقشت الولايات المتحدة وإسرائيل على مدى أكثر من عام الخيارات المتاحة للتعامل مع الموقع والمواد الموجودة فيه، قبل أن تتجه واشنطن إلى إقناع دمشق بالسماح بإزالة المواد تحت إشراف الوكالة الدولية.

وجاء ذلك في ظل مخاوف إسرائيلية من احتمال وصول أطراف أخرى إلى الموقع، بما في ذلك احتمال حصول الحكومة السورية الجديدة على المواد أو مساعدة أطراف إقليمية لها في الوصول إليها.

وكانت إسرائيل قد أبلغت الإدارة الأميركية، وفق التقارير، بأنها لا تريد بقاء المواد في الموقع، ولوحت بإمكانية استهدافه مجدداً إذا ظهرت مؤشرات على محاولة الوصول إلى المواد أو عدم إزالتها. لكن المسار الذي اختارته إدارة الرئيس دونالد ترامب تمثل في منع تحول الملف إلى مواجهة عسكرية جديدة، وإدخال الوكالة الدولية للطاقة الذرية كطرف فني محايد يتولى معالجة المواد.

> إزالة المواد بإشراف الوكالة الدولية تقلص مساحة الشك، وتمنع تحول الموقع إلى نقطة مواجهة بين القوى المؤثرة في سوريا

وهنا تبرز دلالة الاتفاق باعتباره نموذجاً للدبلوماسية الوقائية: بدلاً من ترك قضية الموقع السري تتحول إلى ذريعة لضربة إسرائيلية جديدة داخل الأراضي السورية، جرى العمل على نقل الملف إلى إطار دولي يسمح بإزالة المواد والتحقق من وضع الموقع.

وبالنسبة إلى الحكومة السورية، يمثل الاتفاق فرصة لإظهار استعدادها للتعاون مع المؤسسات الدولية ومعالجة الملفات الموروثة عن النظام السابق، لكنه في الوقت نفسه يضعها أمام اختبار صعب يتعلق بمدى استعدادها لتقديم المعلومات والوصول إلى المواقع التي تثير أسئلة نووية.

وتشير وثائق الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن الوكالة كانت قد استأنفت انخراطها مع سوريا لمعالجة القضايا العالقة المرتبطة بالأنشطة النووية السابقة.

كما أفادت تقارير الوكالة بأنها أجرت زيارات إلى مواقع ذات صلة، وأن عينات بيئية كشفت عن وجود عدد مهم من جزيئات اليورانيوم الطبيعي ذات المنشأ البشري، الأمر الذي جعل مواصلة التحقيق والتوضيح أمراً ضرورياً.

ومن هذه الزاوية، فإن الاتفاق الجديد لا يتعلق فقط بإزالة مواد من موقع واحد، بل يمكن أن يكون جزءاً من مسار أوسع لإغلاق ملف البرنامج النووي السوري السابق، وإعادة صياغة علاقة دمشق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس التعاون والشفافية.

وأما إسرائيل، فتتعامل مع القضية من منظور أمني بالدرجة الأولى. فوجود مواد مرتبطة ببرنامج نووي سري سابق، في موقع لم يكن خاضعاً بصورة كاملة للرقابة الدولية، يمثل بالنسبة إليها خطراً محتملاً، خصوصاً في ظل المرحلة الانتقالية التي تمر بها سوريا.

وتكشف المعطيات أن إسرائيل فضلت، في نهاية المطاف، الحصول على ضمانات عملية بإزالة المواد بدلاً من المخاطرة بعملية عسكرية قد تفتح جبهة جديدة مع دمشق. وفي هذا السياق، يصبح إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصراً أساسياً لتوفير مستوى من التحقق لا يمكن أن توفره التفاهمات الثنائية وحدها.

كما أن إدخال الوكالة في الملف يخفف من احتمالات أن تتحول قضية الموقع إلى مواجهة مباشرة بين سوريا وإسرائيل، ويمنح واشنطن مساحة أوسع لمواصلة لعب دور الوسيط بين الطرفين.

إرث نووي يلاحق سوريا الجديدة

# لم أقرأ عن صدام، رأيته

صدام الذي رأيته... وصدام الذي عرفه العراق

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

لم أعرف صدام حسين من كتب التاريخ، ولا من صور الصحف، ولا من خلف جدران القصور.

عرفته قبل كل ذلك.

عرفته في تكريت، وفي العوجا، وعلى ضفاف دجلة. عرفته صبيًا يشاركنا اللعب والمشاكسات، ويذهب معنا في رحلات صغيرة إلى بيت أمه، ويجلس معنا على الحصير في ليالي الصيف. كنا أطفالًا، ولم نكن نعرف أن واحدًا منا سيصبح يومًا رئيسًا للعراق، وأن اسمه سيصبح مرتبطًا بتاريخ طويل من السلطة والحروب والخوف.

ولذلك فإن ما أرويه هنا ليس محاولة لكتابة سيرة صدام من نهايتها إلى بدايتها، ولا محاولة لإثبات أن الحاكم الذي عرفه العراق كان موجودًا كاملًا في ذلك الصبي الذي عرفته.

**الذاكرة لا تُظهر نبوءة سياسية بل مشاهد يومية عادية؛ زورق على دجلة وحجر أصاب رأس صديق ومغامرات صيد سمك تحولت لاحقًا إلى رموز**

الأطفال يكبرون، والناس تتغير، والسلطة قادرة على أن تعيد تشكيل الإنسان.

لكن بعض المشاهد لا تموت.

تبقى في الذاكرة لأنها كانت، يومًا ما، جزءًا من حياة عادية جدًا.

ثم تأتي السنوات، فتمنحها معنى لم يكن لها في ذلك الوقت.

## تكريت والعوجا

كانت تكريت في الخمسينيات مدينة صغيرة، متشابكة العائلات والعشائر، يعرف أهلها بعضهم بعضًا، وتدخل صلات القرابة والزواج في تفاصيل الحياة اليومية.

أما العوجا فكانت حالة مختلفة.

ومن هنا بدأت، في وقت مبكر، تلك المسافة بين المكانين التي تحدثت عنها كثيرًا في مذكراتي. فمن الظلم تحميل تكريت كلها تبعات ما فعلته عائلة صدام، لأن الفوارق كبيرة بين أهل المدينة وأهل العوجا. لكن بالنسبة إلينا نحن الأطفال، لم تكن المسألة بهذه الصورة.

كان هناك نهر.

وكان هناك زورق.

وكان هناك صديق اسمه صدام.

كنا نسافر إلى العوجا لزيارة أمه صبحة. وكان الذهاب مع تيار دجلة رحلة جميلة، أما العودة فكانت مختلفة تمامًا؛ إذ كان علينا أن نسحب الزورق عكس التيار لمسافة طويلة، ونتناوب على هذه المهمة الثقيلة.

في تلك الرحلات رأيت صدام كما يراه صديق لا كما يراه المؤرخ.

ورأيت أيضًا البيئة التي خرج منها.

## صبي نحيف... لكنه لا يخاف

كان صدام، نحيفًا وضعيف البنية في تلك السنوات. وفي إحدى ألعاب رمي الحجر، أفلت حجر ثقيل من يدي، مرة، وأصاب صدام في رأسه، فسقط أرضًا.

خفنا من أن يموت أو يصاب بأذى، وعندما أفاق طلب منا أن نقول للأقارب إنه سقط على حجر، حتى لا أتعرض للانتقام.

قد تبدو الحادثة صغيرة.

لكنها تذكرنا بشيء مهم:

الصبي الذي أصفه اليوم لم يكن دائمًا صورة واحدة.

كان يستطيع أن يكون قاسيًا في بعض المواقف، لكنه كان أيضًا قادرًا على حماية صديقه من عواقب حادث لم يتعمده.

وهذا بالضبط ما يجعل شهادة الطفولة أكثر أهمية من محاولة رسم شخصية سوداء وبيضاء.

## البحر، السمك، والمغامرة

كانت هوايتنا صيد السمك.

وأذكر أن صدام كان أكثر جرأة من الآخرين في النهر، وأنه كان يعرف كيف يصنع وسيلة متفجرة بدائية لصيد السمك، وكان يدخل إلى الماء بعيدًا عن الشاطئ ويستخدمها بينما يقف الآخرون في انتظار السمك الطافي.

ما يلفت النظر هنا ليس طريقة الصيد، وإنما الجرأة والمخاطرة، منذ تلك السن.

لكن مرة أخرى، لا ينبغي تحويل هذه المغامرة إلى نبوءة سياسية.

كنا أطفالًا نلعب ونغامر.

## حرب الأطفال

ومن أغرب ما بقي في ذاكرتي تلك "الحروب" التي كانت تنشب بين أولاد العوجا وأولاد تكريت.

لم تكن حربًا حقيقية، لكنها كانت منظمة كما لو كانت معركة.

مواقع، قادة، تحالفات، مراقبة، خداع، هجوم وتراجع.

وفي إحدى تلك المواجهات، أذكر أن صدام كان قائد فريق أهل العوجا، بينما كان خالد فارس الخشماني يقود فريق التكارتة.

كانت قيادة صدام تقوم على الاندفاع والهجوم، بينما كان مساعده هزاع فيزي الهزاع أكثر حذرًا، وحذره من الوقوع في خدعة. لكن صدام لم يستطع مقاومة الإغراء، ولم يستمع إلى النصيحة. فاندفع.

وكانت النتيجة هزيمة فريقه هزيمة كبيرة، حتى جرى عزله من القيادة وتعيين مساعده مكانه.

الصبي الذي يريد القيادة ليس بالضرورة قائدًا جيدًا.

قد يكون جريئًا، مندفعًا، واثقًا من نفسه، لكنه قد يرفض النصيحة أيضًا.

أنا هنا لا أحاول تحويل هذه اللعبة إلى نبوءة. أرويها كما عشتها.

## «وجاهة»

ثم تأتي الورقة.

ربما كانت مجرد لعبة أخرى من ألعاب الصغار.

جلسنا، على ضفة نهر دجلة، وكتب كل واحد منا كتب على ورقة واحدة ما يتمنى أن يكون عليه في المستقبل.

أمنيات عادية. واحد يريد أن يصبح طبيبًا. آخر يريد أن يصبح عسكريًا. وثالث يريد أن يصبح شاعرًا.

أما صدام فكان مختلفًا. لم يكتب اسم مهنة. لم يقل إنه يريد أن يصبح سياسيًا. لم يقل إنه يريد أن يصبح قائدًا. طلب، فقط، سيارة جيب، وبندقية صيد، وناظورًا. وحين سألناه عن السبب قال: وجاهة.

ربما كانت الكلمة مجرد مزحة صبي. وربما كانت تعبيرًا عن حلم بسيط في بيئة صغيرة.

لكنها، بعد كل ما حدث، أصبحت واحدة من أكثر الكلمات إثارة في ذاكرتي. فالصبي لم يقل: أريد أن أكون شيئًا. قال، أريد أن أبدو شيئًا. والفرق بين الأمرين يستحق التأمل.

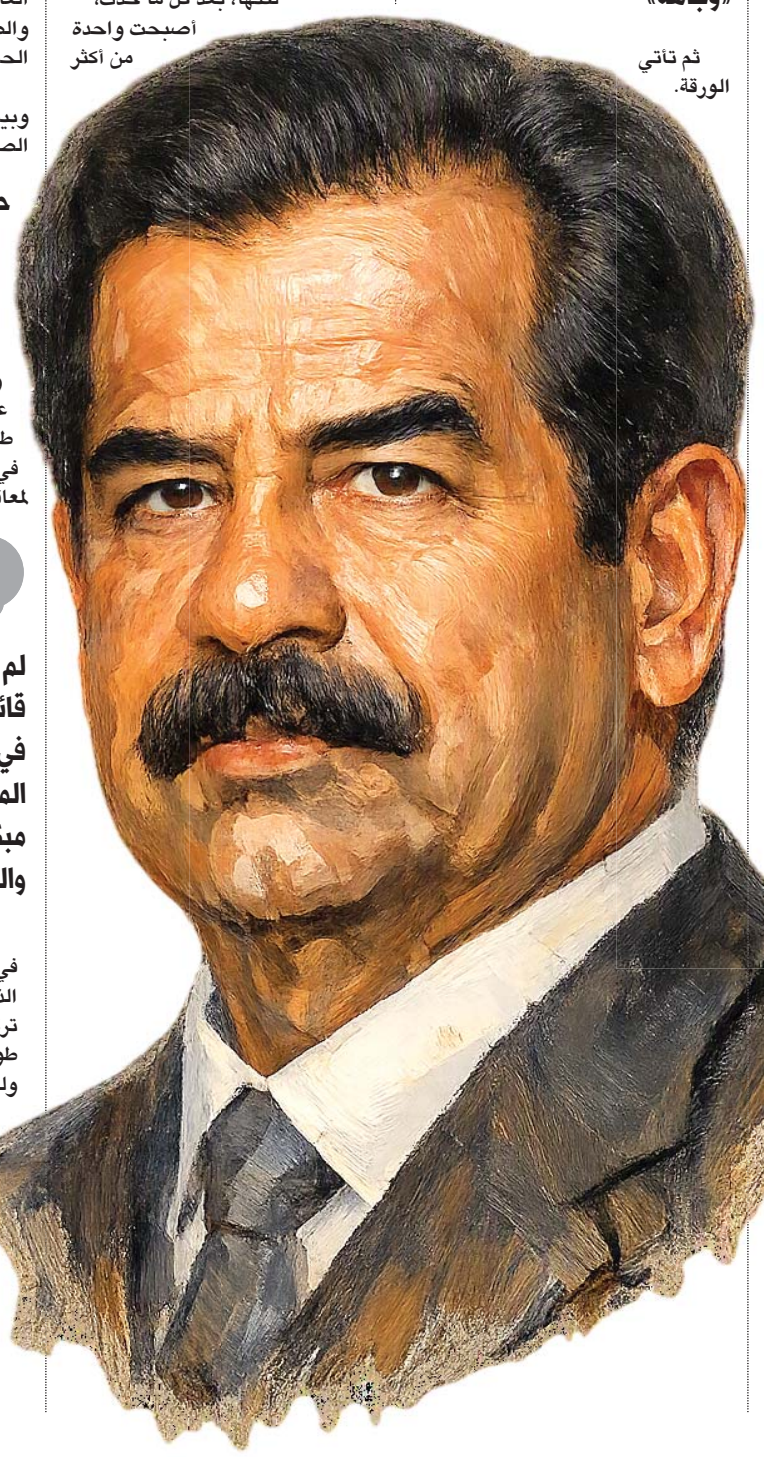

## الرجولة بلا عاطفة

كان عدنان يحب الغناء. وكان يردد أغنية لفايزة أحمد. أما صدام فكان يرفض هذا النوع من الغناء ويعده مظهرًا من مظاهر الميوعة، وكان يسخر من حديث عدنان وحديثي عن الحب والفتيات.

مرة أخرى، ليست هذه حادثة سياسية. وليست دليلًا على شيء حتمي. لكنها ترسم ملامح في ذاكرة صديق طفولته، صبي لا يحب إظهار العاطفة. صبي يربط الرجولة بالقوة والصرامة. صبي ينظر إلى بعض مظاهر الحياة الوجدانية باعتبارها ضعفًا.

وقد تكون هذه مجرد ثقافة جيل وبيئة اجتماعية. لكنها تظل جزءًا من الصورة التي حفظتها الذاكرة.

## حين تصبح اللعبة عقابًا

وفي مرحلة أخرى، تتغير طبيعة الحكايات.

أتذكر حكاية خلاف مع رجل من أهل تكريت اسمه أبو علي مهندس ومحصل أجور الكهرباء. عاقب أبو علي، مرة، خال صدام، خير الله طلفاح، بسبب سرقة تيار الكهرباء في منزله. ثم تطورت الأمور إلى خطة لمعاقبته.

**لم يكن صدام في طفولته قائدًا مكتملًا بل صبيًا يندفع في ألعاب الأطفال يخسر المعارك الصغيرة ويكشف مبكرًا عن رغبة في الوجاهة والسطوة**

وشاركنا، صدام وعدنان وأنا في تنفيذ الخطة، وكان صدام هو الذي تولى معاقبة الرجل جسديًا، ثم تركناه مصابًا، وبقي في الفراش مدة طويلة، ثم غادر تكريت خائفا وغاضبا ولم يعد. هنا لم نعد أمام لعبة أطفال عابرة. نحن أمام سلوك أكثر خطورة.

ولهذا تصبح هذه الرواية واحدة من النقاط التي ينبغي التعامل معها بحذر شديد.

## كاكا عزيز

ثم تأتي قصة أخرى أكثر حساسية. كان عزيز مدرسًا كرديًا في ثانوية تكريت، وكان قوي الشخصية وشديد البأس.

بعد حادثة تعرض فيها شقيقه لإطلاق نار، اتُّهم صدام، لكن القضية سجلت ضد مجهول.

ولكن صدام أخبرني بعد ذلك بأنه هو الذي أطلق النار، وإنه أعاد السلاح والفرس إلى العوجا ثم عاد إلى منزل خالته ليلى طلفاح.

## القتل الرباني

أتذكر فكرة ظلت تتردد في ذاكرتي منذ عام 1956. الفكرة تقوم على أن الفعل قد يكون جريمة في نظر القانون والمحكمة، لكن الفاعل لا يرى نفسه مذنبًا إذا اعتقد بأن القدر هو الذي دفعه إلى ارتكاب الفعل.

ثم يذهب التصور إلى أبعد من ذلك: العالم، في هذا الفهم، قائم على علاقات القوة؛ قوي وضعيف، شجاع وجبان، غني وفقير، سيد ورعية.

هنا تتوقف الذاكرة عن كونها مجرد حكاية. وتصبح فكرة.

صدام الذي رأيته... وصدام الذي عرفه العراق

عندما كنت معه لم أكن أعرف أنه سيصبح رئيسًا. لم أكن أعرف أن ذلك الصبي النحيف الذي يلعب معنا على ضفاف دجلة سيصبح بعد سنوات الرجل الذي يخشاه العراق كله.

لم أكن أعرف أن كلمة "وجاهة" التي قالها أمامنا ستأخذ يومًا معنى آخر.

لم أكن أعرف أن أحاديث القوة والضعف التي بدت لنا يومها مجرد كلام صبيان ستعود إلى الذاكرة بعد سنوات طويلة.

كنا نعيش يومنا.

نلعب.

نتشاجر.

نتصالح.

نركب الزورق.

نزور العوجا.

ونعود إلى تكريت.

ثم كبرنا.

وتفرقت بنا الطرق.

وبدأ صدام يتحرك في طريق مختلف.

## لماذا بقيت هذه الصور؟

ربما لأن الإنسان لا يعرف قيمة اللحظة إلا بعد أن تصبح ماضيًا.

وأنا، شخصيا، أواجه مشكلة يعرفها كل من يكتب عن الماضي، وهي الصور القليلة.

فتكريت في الخمسينيات والستينيات لم تكن تعرف التصوير الاجتماعي كما نعرفه اليوم، وأن صور طفولة صدام وعدنان كانت نادرة جدًا، وأن كثيرًا من الصور اللاحقة ضاعت أو أتلفتها خوفًا من أجهزة نظام صدام وأنا عازم على الهرب من العراق.

ولهذا تصبح الذاكرة نفسها وثيقة. ليست وثيقة رسمية. وليست بديلًا عن الوثائق. لكنها شهادة إنسان كان هناك. كان مع صدام ورأيت.

لا أقول إنني عرفت منذ البداية أنه سيكون دكتاتورًا. ولا أقول كان شريرًا منذ طفولته. ولا أقول إن كل ما فعله لاحقًا كان مكتوبًا في تلك السنوات الأولى.

أنا فقط أقول، كنت معه. ورأيت صبيًا يريد الوجاهة. ورأيت صبيًا يحب القوة ولا يحب أن يبدو ضعيفًا. ورأيت صبيًا يندفع أحيانًا ولا يسمع النصيحة. ورأيت صديقًا يستطيع، في لحظة، أن يحمي صديقه من خطأ غير مقصود. ورأيت مغامرًا على ضفاف دجلة. ورأيت قائدًا صغيرًا يخسر معركة من معارك الأطفال.

**لا أقول إنني عرفت منذ البداية أنه سيكون دكتاتورًا ولا أقول كان شريرًا منذ طفولته ولا أقول إن كل ما فعله لاحقًا كان مكتوبًا في تلك السنوات الأولى**

ثم رأيت، أو سمعت، أشياء أخرى أصبحت أكثر صعوبة في النسيان مع مرور السنوات.

لكنني لم أكن أعرف يومها أنني لا أعيش مجرد طفولة.

كنت أعيش، دون أن أعرف، بدايات حكاية ستصبح جزءًا من تاريخ العراق.

والفرق كبير بين من يقرأ التاريخ بعد أن يقع، وبين من كان واقفًا هناك، عندما كانت أحداثه لا تزال مجرد أيام عادية. كنت مع صدام... ورأيت. وهذه ليست نهاية الحكاية. بل هي بداياتها.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الخميس 2026/08/13
السنة 49 العدد 13886

# الذكاء الاصطناعي... من السحابة إلى المكتب

## ميتا تنقل قوة النماذج من مراكز البيانات إلى أجهزة المستخدمين؟

للمرة الأولى منذ أن بدأ الذكاء الاصطناعي التوليدي يفرض نفسه بوصفه التكنولوجيا الأكثر تأثيرًا، يبدو أن المعركة لم تعد تدور فقط حول سؤال: من يملك أقوى نموذج؟ بل حول سؤال أكثر أهمية: أين يعمل هذا النموذج، ومن يملك حق تشغيله؟

علي قاسم
كاتب سوري

إطلاق شركة ميتا نموذجها الجديد Muse Glimmer يفتح هذه الصفحة الجديدة من المنافسة. فالنموذج، الذي أعلنت عنه الشركة في 10 أغسطس، ليس مجرد إضافة إلى عائلة نماذج الذكاء الاصطناعي التي تحمل اسم Muse، بل يمثل رهانًا على نقل جزء من قوة الذكاء الاصطناعي من مراكز البيانات العملاقة إلى أجهزة المستخدمين والمطورين. وتصفه ميتا بأنه نموذج مفتوح الأوزان مصمم لتشغيل مهام «وكيلة» معقدة، بما في ذلك البرمجة والعمل المستمر، مع إمكانية تشغيله على جهاز شخصي باستخدام بطاقة رسومية استهلاكية واحدة.

وهنا تكمن أهمية الخبر. فالمسألة ليست أن جهازًا شخصيًا أصبح قادرًا فجأة على منافسة أكبر مراكز الحوسبة في العالم. ذلك تبسيط مخل. المسألة أن جزءًا من القدرات التي كانت تحتاج إلى بنية سحابية ضخمة واتصال دائم بخوادم الشركات يمكن أن ينتقل إلى الطرف الآخر من الشبكة: إلى الحاسوب الموجود على مكتب المستخدم.

إنها خطوة تقنية، لكنها تحمل في داخلها معنى اقتصاديًا وسياسيًا عميقًا.

> **إطلاق Muse Glimmer يفتح الباب أمام تشغيل نماذج قوية محليًا ما يعني انتقال جزء من القوة الحسابية إلى أجهزة المستخدمين**

على مدى السنوات الأخيرة، ارتبط الذكاء الاصطناعي المتقدم بصورة مراكز البيانات العملاقة، ومئات الآلاف من وحدات معالجة الرسوميات، واستهلاك هائل للطاقة، واستثمارات بعشرات المليارات من الدولارات. كانت المعادلة بسيطة: كلما أردت نموذجًا أكثر قوة، احتجت إلى بنية تحتية أكبر، وهذه البنية لا تستطيع تحمل تكلفتها إلا شركات قليلة.

بهذا المعنى، أصبحت مراكز البيانات نوعًا جديدًا من مصانع القوة الرقمية. ومن يملكها يملك جزءًا كبيرًا من القدرة على إنتاج الذكاء الاصطناعي وتوزيعه.

Muse Glimmer يحاول كسر جزء من هذه المعادلة.

فالنموذج، وفق المعلومات المنشورة حول إطلاقه، يأتي بحجم يقارب 30 مليار معامل، وهو حجم كبير جدًا إذا نظرنا إليه مقارنة بالنماذج التقليدية التي يمكن تشغيلها محليًا. لكن تقنيات الضغط والتكميم والتقطير جعلت تشغيل نسخة منه ممكنا على عتاد استهلاكي، بما في ذلك بطاقة رسومية واحدة. وتشير تقارير تقنية إلى أن النموذج صُمم خصوصًا للمهام الوكيلة، والبرمجة، وسير العمل المستمر، مع سياق طويل، بدل أن يكون مجرد روبوت محادثة ينتظر سؤالًا ثم يقدم إجابة.

وهذا التحول مهم لأن الذكاء الاصطناعي الوكيل يختلف عن الذكاء الاصطناعي الذي نعرفه اليوم. النموذج لا يكتفي بأن يقول للمستخدم كيف يكتب برنامجًا أو كيف ينظم ملفاته، بل يمكن أن يصبح جزءًا من سلسلة عمل متواصلة: يقرأ الملفات، يحلل المعلومات، يكتب الشيفرة، يختبرها، ويكرر العملية. وكلما أصبح هذا النوع من الذكاء الاصطناعي «دائم الحضور»، أصبحت مسألة مكان تشغيله أكثر حساسية.

إذا كان النموذج يعمل على جهاز المستخدم، فإن البيانات لا تحتاج بالضرورة إلى مغادرة الجهاز كي تتم معالجتها. وهذا قد يعني تقليل زمن الاستجابة، وخفض بعض تكاليف السحابة، وتقليل الاعتماد على الاتصال الخارجي، وربما منح المؤسسات قدرة أكبر على الاحتفاظ بالبيانات الحساسة داخل بنيتها الخاصة.

الذكاء الاصطناعي جزء من معركة أوسع

بالنسبة إلى شركة صغيرة، أو مستشفى، أو مكتب محاماة، أو مؤسسة حكومية، قد لا تكون هذه مسألة تقنية فحسب. قد تصبح مسألة سيادة على البيانات.

لكن هنا يجب الحذر من المبالغة. تشغيل نموذج محلي لا يعني أن جميع مشكلات الخصوصية والأمن اختفت. النموذج المفتوح يمكن تعديله، ويمكن إساءة استخدامه، كما أن الجهاز المحلي نفسه قد يكون معرضا للاختراق. والانفتاح لا يساوي تلقائيًا الأمان. بل إن نقل الذكاء الاصطناعي من مركز بيانات مركزي إلى آلاف أو ملايين الأجهزة قد يوسع أيضًا مساحة المخاطر.

وهنا نصل إلى السياسة.

إطلاق Glimmer جاء في لحظة تحاول فيها ميتا إعادة تثبيت فلسفتها في الذكاء الاصطناعي. مارك زوكربيرغ نشر بالتزامن تقريبًا مقالًا بعنوان «المستقبل للجميع»، دافع فيه عن نماذج الذكاء الاصطناعي المفتوحة، وحذر من ترك القوة في يد عدد محدود من الشركات. وهو يضع هذه الرؤية في مواجهة نموذج أكثر انغلاقًا تتبناه شركات كبرى مثل OpenAI وAnthropic وغيرهما، حيث تبقى النماذج الأساسية والبنية التحتية تحت سيطرة الشركات المنتجة.

قد تبدو هذه الفلسفة للوهلة الأولى مبدأً تقنيًا، لكنها في الحقيقة جزء من معركة على القوة.

فالسؤال الذي تطرحه ميتا ليس فقط: «هل يجب أن يكون الذكاء الاصطناعي مفتوحًا؟» بل أيضًا: هل من الأفضل للولايات المتحدة أن تترك تطوير نماذج قوية موزعًا بين آلاف الشركات والمطورين، أم أن تحصر التكنولوجيا المتقدمة في عدد محدود من المختبرات الكبرى الخاضعة لرقابة مشددة؟

وهنا يدخل العامل الصيني بقوة.

زوكربيرغ يرى أن الولايات المتحدة تخاطر بأن تصبح أكثر تقييدًا من منافسين صينيين إذا وضعت حواجز واسعة أمام النماذج المفتوحة. وفي رسالته الأخيرة، دعا إلى إعادة النظر في السياسات الأمريكية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والبنية التحتية والبيانات، معتبرًا أن الانفتاح يمكن أن يكون عنصر قوة في المنافسة مع الصين.

هذه الحجة تكشف شيئًا مهمًا: معركة الذكاء الاصطناعي لم تعد معركة بين شركات أمريكية فقط. إنها بدأت تتحول إلى جزء من التنافس على شكل النظام التكنولوجي العالمي.

الصين تدفع باتجاه نماذج مفتوحة وقابلة للتطوير على نطاق واسع، بينما تحاول شركات أمريكية الاحتفاظ بتفوقها في النماذج الأكثر تقدمًا. وبين الاتجاهين، تصبح فلسفة «الانفتاح» نفسها أداة جيوسياسية.

لكن ميتا ليست مؤسسة خيرية تكنولوجية. وهي حين تفتح أوزان نماذجها لا تتخلى عن مصالحها التجارية. فالنماذج المفتوحة قد توسع منظومة المطورين حول تقنياتها، وتخلق اعتمادًا على أدواتها وبيئتها، وتمنحها نفوذًا طويل الأمد حتى عندما لا تبيع النموذج نفسه بالطريقة التقليدية.

وهنا تكمن عبقرية نموذج الأعمال الجديد: ليس بالضرورة أن تربح من كل نسخة من النموذج، بل من النظام البيئي الذي يبنى حوله.

بالنسبة إلى الشركات الناشئة، قد يكون هذا التحول بالغ الأهمية. فبدل دفع رسوم مستمرة لاستخدام نموذج سحابي مغلق، يمكن لمطور أن يأخذ نموذجًا مفتوح الأوزان، يشغله محليًا، يعدله وفق احتياجاته، ويخصصه لصناعة بعينها.

وهذا قد يخفض حاجز الدخول أمام الشركات الصغيرة.

شركة ناشئة في إفريقيا، مثلًا، قد لا تمتلك المال الكافي لبناء بنية سحابية ضخمة، لكنها قد تستطيع شراء عدد محدود من الأجهزة وتشغيل نموذج محلي. جامعة يمكنها بناء مختبر للذكاء الاصطناعي دون إرسال بيانات الطلاب إلى منصة خارجية. مؤسسة حكومية يمكنها تطوير أدوات داخلية مع إبقاء الوثائق الحساسة ضمن شبكتها.

هنا يصبح الذكاء الاصطناعي أقرب إلى "بنية تحتية شخصية" منه إلى خدمة سحابية.

لكن هذه الديمقراطية التكنولوجية تحمل مفارقة واضحة. فكلما أصبح تشغيل النماذج أسهل، أصبح تنظيمها أصعب.

النموذج المغلق يمكن للشركة أن تتحكم نسبيًا في كيفية إتاحته، وتحديثه، وإيقافه، ومراقبة استخدامه. أما النموذج المفتوح، فبمجرد وصول أوزانه إلى المطورين، يصبح من الصعب استعادة السيطرة الكاملة عليه.

وهذا هو السؤال الذي سيطارد فلسفة ميتا في المرحلة المقبلة: كم من الانفتاح يمكن أن يتحمله مجتمع يريد الابتكار من دون أن يفقد السيطرة؟

المفارقة أن زوكربيرغ نفسه يدافع عن تخفيف القيود الأمريكية على الذكاء الاصطناعي المفتوح، في وقت تتزايد فيه المخاوف بشأن الأمن السيبراني، والتضليل، والأتمتة الهجومية، والقدرة على استخدام النماذج في مجالات حساسة. والولايات المتحدة نفسها اختارت أخيرًا عدم فرض برنامج طوعي لاختبارات السلامة على النماذج المفتوحة، في خطوة تعكس حدة النقاش حول الحدود التي ينبغي أن تصل إليها الرقابة.

لكن الحل ليس بالضرورة في الاختيار بين الانفتاح الكامل والإغلاق الكامل.

ربما تحتاج المرحلة المقبلة إلى نموذج ثالث: انفتاح مسؤول.

أي أن تكون الأوزان متاحة، لكن مع معايير واضحة للتوثيق والسلامة، واختبارات مستقلة، وأدوات لتتبع المخاطر، وقواعد تختلف بحسب مستوى القدرة وليس فقط بحسب كون النموذج مفتوحًا أو مغلقًا.

فالمشكلة ليست في أن الذكاء الاصطناعي أصبح متاحًا لعدد أكبر من الناس. المشكلة ستكون إذا أصبح متاحًا من دون أن تتطور معه قدرة المجتمع على فهم مخاطره.

وهنا يصبح Muse Glimmer أكثر من نموذج جديد.

إنه إشارة إلى أن المنافسة المقبلة قد لا تكون فقط على بناء النموذج الأقوى، وإنما على بناء النموذج الذي يستطيع الناس امتلاكه وتشغيله وتعديله.

كانت المرحلة الأولى من الذكاء الاصطناعي هي مرحلة السحابة. احتاج المستخدم إلى الاتصال بمركز بيانات تملكه شركة ضخمة. ثم جاءت مرحلة التطبيقات، فأصبح الذكاء الاصطناعي جزءًا من أدوات العمل اليومية. أما المرحلة التي يلمح إليها Glimmer، فهي مرحلة ثالثة: الذكاء الاصطناعي المحلي، الدائم، القريب من المستخدم، وربما الموجود داخل جهازه طوال الوقت. وهذا يغير طبيعة العلاقة بين الإنسان والآلة.

في النموذج السحابي، المستخدم يستأجر الذكاء الاصطناعي. في النموذج المحلي، يبدأ المستخدم في امتلاكه. وهذه ليست مسألة لغوية.

> **المفارقة أن الانفتاح يوسع فرص الابتكار لكنه يزيد مساحة المخاطر ما يجعل النقاش حول الحوكمة والتنظيم أكثر إلحاحًا**

من يملك النموذج يستطيع تعديله. ومن يشغله محليًا يستطيع التحكم أكثر في بياناته. ومن يستطيع تطويره يستطيع بناء منتجات لا تعتمد بالكامل على شركة واحدة. وفي المقابل، من يستطيع تشغيل نموذج قوي بلا وسيط مركزي يمكنه أيضًا استخدامه بطريقة لا تستطيع الشركة المنتجة مراقبتها بسهولة.

لذلك فإن معركة الذكاء الاصطناعي المقبلة ستكون في جزء منها معركة على توزيع القوة.

هل يصبح الذكاء الاصطناعي سلعة مركزية تديرها حفنة من الشركات الكبرى من خلال مراكز بيانات ضخمة؟ أم يتحول تدريجيًا إلى قدرة موزعة بين الشركات الصغيرة والجامعات والمطورين والمستخدمين؟

Muse Glimmer لا يقدم وحده إجابة نهائية عن هذا السؤال. لكنه يجعل السؤال أكثر إلحاحًا.

وميتا، التي بدأت في السنوات الأخيرة باستثمار هائل في البنية التحتية والنماذج المتقدمة، تبدو الآن وكأنها تريد الجمع بين طرفي المعادلة: امتلاك مراكز البيانات العملاقة من جهة، ودفع النماذج نحو أجهزة المستخدمين من جهة أخرى. فقد بنت الشركة بنيتها التحتية الخاصة بالذكاء الاصطناعي، وأطلقت Muse Spark في أبريل بوصفه أول نموذج رئيسي من مختبر Meta Superintelligence Labs، ثم طورت Spark 1.1 وأدخلته في تطبيقاتها ومنتجاتها.

# حدود الثقة في عصر المساعد الذكي

الذكاء الاصطناعي الشخصي أكثر التحولات إثارة للجدل. فهو لا يقدّم مجرد أدوات جديدة، بل يعيد صياغة العلاقة بين الإنسان والآلة. ومع دخول شركات كبرى مثل ميتا هذا المجال، يصبح السؤال أكثر حساسية: هل يمنح المساعد الذكي الإنسان استقلالًا أكبر، أم يخلق تبعية جديدة للشركات المالكة لهذه التقنيات؟

لندن - حين يتحدث قادة التكنولوجيا عن المستقبل، فإنهم لا يقدمون مجرد منتجات جديدة؛ إنهم يقدمون تصورًا جديدًا للحياة نفسها. وحين يتحدث مارك زوكربيرغ عن الذكاء الاصطناعي الشخصي، وعن عالم يصبح فيه لكل إنسان مساعد ذكي قادر على التعلم والعمل وتنظيم المعرفة واتخاذ القرارات، تبدو الصورة في ظاهرها جذابة إلى حد يصعب رفضه. من لا يريد مساعدًا متاحًا طوال الوقت، يفهم احتياجاته، يشرح له ما لا يعرفه، يساعده على إنجاز عمله، ويختصر عليه ساعات من البحث والتفكير؟

لكن المشكلة تبدأ تحديدًا عند هذه النقطة: من سيكون هذا المساعد؟ ومن يملكه؟ ومن يملك البيانات التي يحتاج إليها كي يصبح شخصيًا فعلًا؟

فالمستخدم لا يتعامل هنا مع آلة حاسبة متطورة، بل مع نظام قد يعرف عنه أكثر مما عرفته أي منصة رقمية من قبل. شبكات التواصل الاجتماعي كانت تتعلم من سلوكنا: ماذا نشاهد، ماذا نحب، من نتابع، وكم من الوقت نقضي أمام الشاشة. أما الذكاء الاصطناعي الشخصي فيطمح إلى الانتقال إلى مستوى أعمق بكثير. فهو لا يريد أن يعرف فقط ماذا فعلنا، بل ماذا نريد أن نفعل، وما الذي نحاول تعلمه، وما المشكلات التي تواجهنا، وما القرارات التي نفكر فيها، وربما ما الذي نخشى قوله للآخرين.

وهنا تحديدًا يصبح تاريخ الشركة التي تقود هذا التحول مهمًا.

فميتا لا تدخل عصر الذكاء الاصطناعي من أرض محايدة. إنها واحدة من الشركات التي صنعت عصر المنصات الرقمية، بكل ما حمله من وعود التواصل والانفتاح، وبكل ما تركه أيضًا من أسئلة حول الخصوصية، والإدمان، والاستقطاب، والتأثير في السلوك، وتراجع الثقة بالمؤسسات والمنصات. ولذلك فإن حديثها عن مستقبل أكثر ذكاءً وتمكينًا للإنسان لا يُستقبل بالبراءة نفسها التي كان يمكن أن يُستقبل بها قبل عقدين.

المشكلة ليست أن فكرة المساعد الشخصي سيئة. على العكس، قد تكون واحدة من أكثر الأفكار فائدة في تاريخ التكنولوجيا. المشكلة أن الأداة التي يمكن أن تساعد الإنسان على إدارة حياته قد تصبح أيضًا الأداة التي تعرف حياته بأعمق صورة ممكنة. وهذا فرق جوهري.

في عصر الشبكات الاجتماعية، كان السؤال: ماذا تعرف المنصة عني؟ أما في عصر الذكاء الاصطناعي الشخصي، فقد يصبح السؤال: ماذا تعرف الآلة عني، وماذا تستطيع أن تستنتجه عني، وماذا يمكن أن تفعل بهذه المعرفة؟

وهذا هو الحد الفاصل بين الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة والذكاء الاصطناعي بوصفه بنية تحتية للحياة اليومية.

فكرة المدرس الشخصي مثال واضح على هذه المفارقة. يستطيع الذكاء الاصطناعي أن يشرح للطالب مفهومًا لم يفهمه، وأن يعيد صياغته بطريقة تناسب مستواه، وأن يساعده في تعلم لغة جديدة، وأن يقترح له تمارين إضافية، بل أن يتابع تطوره بصورة أكثر تفصيلًا مما يستطيع مدرس واحد أن يفعله مع عشرات الطلاب.

لكن الأداة نفسها يمكن أن تفعل العكس تمامًا. يمكنها أن تكتب الواجب بدلًا من الطالب، وتحل المسألة بدلًا منه، وتصنع البحث الذي يفترض أن يتعلم كيفية إنجازه. وهنا لا تعود التكنولوجيا وسيلة لتعزيز التعليم، بل تصبح وسيلة لتجاوز عملية التعلم نفسها.

> **المستقبل لن يحسم بقدرة الآلة على الإجابة بل بقدرة الإنسان على الاحتفاظ بالقرار، وبناء عقد ثقة جديد مع التكنولوجيا**

وهذه الفكرة تمتد إلى العمل أيضًا. فمن الطبيعي أن تساعد الآلة الموظف على كتابة التقارير، وتحليل البيانات، وإعداد العروض، وترجمة الوثائق، وتلخيص الاجتماعات. لكن مع الوقت يمكن أن يتحول المساعد من أداة إلى طبقة وسيطة بين الإنسان وعمله. وحين يصبح الموظف معتمدًا عليه يوميًا، فإن فقدانه لا يعني فقدان برنامج صغير، بل فقدان جزء من القدرة الإنتاجية نفسها.

وهنا يظهر السؤال الأكثر حساسية: هل نحن بصدد تحرير الإنسان من الأعمال الروتينية، أم بصدد خلق شكل جديد من الاعتماد على الشركات التي تملك الذكاء الاصطناعي؟

هذا السؤال يصبح أكثر أهمية عندما نصل إلى مسألة الملكية.

إذا أصبح لكل شخص مساعد ذكي يعرف تاريخه واهتماماته وطريقته في العمل واحتياجاته، فهل يستطيع أن يأخذ هذا المساعد معه إذا انتقل إلى شركة أخرى؟ هل يمكنه تصدير ذاكرته الرقمية؟ هل يستطيع نقل سجله المعرفي من منصة إلى أخرى؟ هل تظل البيانات التي جمعها المساعد ملكًا للمستخدم، أم تتحول تدريجيًا إلى جزء من الأصول الاقتصادية للشركة؟

هذه ليست مشكلة تقنية وإنما مشكلة تتعلق بالسلوك البشري